الأمم المتحدة

A/C.4/64/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
7 December 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

المحتويات

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من بنود جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدّمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-54589 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من بنود جدول الأعمال) (تابع) (A/64/23 و Corr.2 (الفصول الثامن والتاسع والعاشر)، و A/64/185)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

١ - **الرئيس:** قال إنه تماشياً مع الممارسة المعتادة للجنة، فإن ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات سيُدعون إلى الكلام في اللجنة ثم الانسحاب بعد الإدلاء ببياناتهم.

مسألة جبل طارق (A/C.4/64/2)

٢ - **السيد كروانا** (رئيس الوزراء، جبل طارق): قال إنه على أساس معاهدة في عام ١٧١٣، كان مصيرها مزبلة التاريخ، فإن إسبانيا تؤكد أن إنهاء الاستعمار في جبل طارق لا يعني إلاّ نقل السيادة عليها من قِبل المملكة المتحدة إلى إسبانيا، وذلك ضد رغبات شعب جبل طارق وانتهاكاً لحقوقه. ولن يوافق شعب جبل طارق أبداً على هذه المفارقة التاريخية، كما أنه لا يمكن أن يلقى موقف إسبانيا التأييد بصورة موضوعية بموجب القانون الدولي. لذا لم يكن من المستغرب أن رفضت إسبانيا إحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية للإفتاء فيها. فالسيادة على جبل طارق ليست حقاً للمملكة المتحدة لتتنازل عنه، ولا لإسبانيا لتطالب به؛ كما أن جبل طارق ليس جزءاً من إسبانيا، وبالتالي فإن تقريره مصيره بنفسه لا يؤثر على سلامة إسبانيا الإقليمية.

٣ - وقد تعودت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار على افتعال قواعد استثنائية لا يمكن الدفاع عنها، مثل تعليقها لمبدأ تقرير المصير للأقاليم المتأثرة بنزاع على السيادة. وقد اضطر شعب جبل طارق، لهذا السبب، إلى تجاوز اللجنة الخاصة وتأمين الحصول على إنهاء الاستعمار بوسائل أخرى. وفي فعله ذاك، فقد اعتمد على قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥)، الذي ينص على أن الدخول في أي وضع سياسي يناسب ظروف الإقليم، ويحدده شعب الإقليم بحرية يشكِّل عملاً من أعمال تقرير المصير.

٤ - ولقد تم بالفعل إنهاء استعمار جبل طارق، ليس فقط في الممارسة، بل أيضا في القانون، بحكم دستور جبل طارق. فجبل طارق بلد ديمقراطي عصري ومزدهر ويتمتع بالحكم الذاتي. وفكرة أن مركزه يمكن أن يكون موضوع صفقة بين دولتين أخريين، أمر لا يمكن تبريره، كما كانت مطالبة إسبانيا بهذه السيادة، الأمر الذي يقع خارج اختصاص اللجنة الخاصة. ومع ذلك، فإن ما يسمى بقرار توافق الآراء يمكن أن يوحي ضمنا بأن السيادة على جبل طارق يمكن التنازل عنها ضد رغبات سكانه. والواقع، أن هذا القرار لم يكن حتى ليعكس توافقاً في الآراء بين المملكة المتحدة وإسبانيا؛ فقد أعلنت المملكة المتحدة أنها لن تناقش أبداً المسألة دون موافقة جبل طارق، وهذه الموافقة لن تتأتى أبداً. وأعرب عن أمله في أن يُبلِّغ ممثل المملكة المتحدة الرسالة الواضحة نفسها في الدورة الحالية، وحثّ اللجنة على عدم إضاعة الوقت في اتخاذ قرارات سياسية على أساس افتراضات زائفة. وشدد بدلاً من ذلك على أن منتدى الحوار الثلاثي الذي بدأ عمله مؤخراً هو السبيل العملي الوحيد للمضي قُدماً. وأضاف أنه عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠٩، اجتماع وزارى ثالث بينه وبين وزيري خارجية المملكة المتحدة وإسبانيا، وقام هذا الأخير بزيارة تاريخية لم يسبق لها مثيل، إلى جبل طارق. وقال إن حكومة جبل طارق ملتزمة التزاماً دائماً بتلك المناقشات.

٥ - وأشار أخيراً إلى أن من الأمور التي لها نتائج عكسية على إسبانيا هو إبقاؤها على موقفها الحربي في مجالات من قبيل الاستفزاز بالمواجهات الفعلية في المياه الخاضعة لسلطة جبل طارق؛ والتقاضي على مستوى الاتحاد الأوروبي، وهذا على ما يبدو لهدف وحيد هو تقويض اقتصاد جبل طارق؛ واستخدام تدابير الحماية الإقليمية والبيئية باعتبارها وسيلة لمواصلة إسبانيا مطالبتها بالسيادة.

٦ - **السيد بوسانو** (زعيم المعارضة في برلمان جبل طارق): قال إنه يعارض قرار توافق الآراء العقيم، الذي نظرت إليه إسبانيا باعتباره تأييداً لموقفها، وقال إنه ما زال على موقفه وهو أن إنهاء الاستعمار لا يمكن إلاّ أن يعني أن يصبح جبل طارق إسبانياً. وجادلت المملكة المتحدة بأن أي اتفاق لا بد أن يخضع لموافقة شعب جبل طارق، في حين أنها تعلم أن هذه الموافقة لن تحدث.

٧ - وأضاف قائلا إن لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الإسباني كانت قد وافقت في آذار/مارس ٢٠٠٩ على قرار بتوافق الآراء من تلقاء نفسها، وطلبت من الحكومة مواصلة التفاوض مع المملكة المتحدة على نص قرار يحظى بتوافق الآراء ليقدم إلى الجمعية العامة، وهو ما تعدّه سنويا المملكة المتحدة وإسبانيا على أمل لا رجاء منه في إمكانية قبوله من جانب شعب جبل طارق.

٨ - وجادلت المملكة المتحدة بأن جبل طارق وسائر أقاليمها وراء البحار ينبغي حذفها من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. واستندت في هذا الرأي إلى إعادة هندسة العلاقة الدستورية التي لم تسنّها المستعمرات ولكن سنّتها السلطة الاستعمارية. ومع ذلك، ففي حالة جزر تركس وكايكوس، أنهت المملكة المتحدة هذه العلاقة من جانب واحد على وجه التحديد في ١٤آب/أغسطس ٢٠٠٩. وظلت المملكة المتحدة هي السلطة القائمة بالإدارة، وظلت المعايير الواردة في ميثاق الأمم المتحدة سارية. وأضاف أنه يعارض توافق الآراء المصطنع بين المملكة المتحدة وإسبانيا، وموقف المملكة المتحدة من أن المعايير المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة لا تنطبق، هذا فضلاً عن سياسة المملكة المتحدة بعدم الدخول في حوار مع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

٩ - وقال إنه يؤيد التقرير عن الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي، التي عقدت في سانت كيتس ونيفيس، في أيار/مايو ٢٠٠٩، وهو التقرير الوارد في مرفق تقرير اللجنة الخاصة (A/64/23). ورحب على وجه الخصوص باقتراح أن تقييم المرحلة الحالية من إنهاء الاستعمار وتقرير المصير في كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يمكن أن يكون بمثابة قائمة مرجعية أو معيار لقياس التقدم المحرز حتى الآن ولما يبقى ليتعين عمله. وأضاف أن سياسة الترحيب بمشاركة جميع أصحاب المصلحة تسمح للجنة بالاستماع إلى مجموعة كاملة من وجهات النظر، وأن ذلك يُحسب كميزة تدل على انفتاح الأمم المتحدة، حتى ولو أن الشعوب المعنية غالبا ما تشعر بأن آراءها لا تؤخذ بعين الاعتبار.

١٠ - وأضاف أن قرار توافق الآراء هو مضيعة للوقت؛ فشعب جبل طارق لن يهدأ له بال حتى تحظى أمته وهويته باعتراف دولي. أما حجج إسبانيا غير المنطقية فلا يمكن أن تؤدي إلاّ إلى تغيير سيد استعماري بمن هو أسوأ منه.

مسألة غوام (A/C.4/64/3 وAdd.1-6)

١١ - **السيد تونكاب** (برنامج دراسات جزر المحيط الهادئ في جامعة كاليفورنيا بيركلي): دعا الأمم المتحدة إلى الاعتراف بالحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لشعب شامورو وفقا لقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) ولإعلان حقوق الشعوب الأصلية.

واستطرد قائلاً إن استمرار احتلال جزر غوام وجزر ماريانا الشمالية من قِبل القوات العسكرية للولايات المتحدة متجذر في نظام عدم المساواة العرقية بين المستوطنين في تلك الجزر وشعب شامورو الأصلي. ومنذ أول اتصال له مع الولايات المتحدة في عام ١٨٩٨، ظل شعب شامورو يُمنع من ممارسة حقوقه الإنسانية غير القابلة للتصرف، عن طريق التهدئة الجماعية والاحتلال العسكري. واستمرت الظروف العسكرية تميز المؤسسات التي تحدد الجنسية الأمريكية لكثير من الناس في مستعمرات منطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي.

١٢ - واسترسل قائلاً إن لوجود الحشود العسكرية على الجزيرة آثاراً خطيرة على سكانها الأصليين. وقد أكدت الولايات المتحدة أن لمواطنيها الحق في التصويت في الاستفتاء على إنهاء الاستعمار، ولكن السكان الأصليين محرومون من حق التصويت في الانتخابات في الولايات المتحدة. وقد دُمر الحاجز الأكبر لسلسلة شعاب غوام المرجانية عن طريق إغراق النفايات العسكرية والتجارب النووية. وتحتل المنشآت العسكرية لجيش الولايات المتحدة ثلث الجزيرة، وعطل تعزيزها عودة الأرض إلى أصحابها الأصليين. وهناك الآن ٨٠ موقعاً ملوثا بسبب إغراق النفايات العسكرية في الجزيرة، ويحتوي مدفن أوردو المدني لطمر النفايات على ١٧ مادة كيميائية سامة.

١٣ - ومضى يقول إن على اللجنة أن تعطي أولوية قصوى للحق في تقرير المصير لشعب غوام. ويجب أن تُفعِّل عملية إنهاء الاستعمار، بتخصص أقصى تمويل متاح لحملة توعية للشامورين بحقهم في تقرير المصير، والخيارات المتاحة أمامهم لإنهاء الاستعمار. ويجب على اللجنة أيضاً دراسة فشل الدولة القائمة بالإدارة في الامتثال لميثاق الأمم المتحدة.

١٤ - **السيدة كريستوبال** (تحالف غواهان من أجل السلام والعدالة): قالت إن العسكرة الحالية لغوام لم يسبق لها مثيل. وقد دعت قرارات الأمم المتحدة في وقت سابق الدولة القائمة بالإدارة إلى ضمان ألا يشكل وجود القواعد والمنشآت العسكرية عقبة في سبيل إنهاء الاستعمار. ومع ذلك لم يشر التقرير الأخير للجنة الخاصة (A/64/23) إلا إشارة عابرة إلى مشاعر القلق البالغ التي أعرب عنها المجتمع المدني وغيره. وهذه التغيرات تقوض مرامي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وذكرت ورقة العمل عن غوام (A/AC.109/2009/16) أن السكان المحليين عموماً يرحبون بوجود الحشود العسكرية، وأن المعارضة نابعة أساساً من المخاوف من التأثير الاجتماعي الثقافي في غوام، ولكن لا شيء يمكن أن يكون أبعد عن الحقيقة من هذا القول. لذا، فقد دعت اللجنة إلى وضع برنامج في الميزانية يغطي تكاليف زيارة يقوم بها الأمين العام، أو ممثل خاص أو بعثة, وفقاً لتقرير الأمين العام عن العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار (A/56/61).

١٥ - وكانت أهم دراسة منفردة لخطة العسكرة هي دراسة للأثر البيئي، أعدها متعاقدون عسكريون، ولكن الوكالات المعينة لم تراجعها إلا في أدنى حدود المراجعة، ولم تكن ثمة خطط لمراجعتها مراجعة علنية. ولم تتطرق الدراسة إلى العلاقة السياسية بين الدولة القائمة بالإدارة وغوام، أو تأثير التاريخ الاستعماري على شعب شامورو. كما أنها لم تبحث في البدائل أو تشرك أصحاب المصلحة؛ بل كانت بالفعل تهدف إلى تبرير تلك الخطة. ولئن لم يكن القرار النهائي قد اتخذ بعد، فإن بناء غواصة نووية ورصيف للذخيرة كان يجري بالفعل على قدم وساق ووصل العمال الأجانب فعلا. وخطة العسكرة هي انتهاك صارخ للحق في تقرير المصير، ويجب على اللجنة الخاصة أن تعالجها معالجة شاملة.

١٦ - **السيد آغوون** (أنا ناسيون شامورو): أعرب عن أسفه لأن وقت الكلام للملتمسين قد خفض وتم الإعلان عنه بعد وقت قصير من اتخاذه. وقال إن الحشود العسكرية في غوام ستجلب نحو ٠٠٠ ٥٠ فرد من العسكريين والعمال الأجانب إلى الجزيرة، ناهيك عن ست غواصات نووية وقوة ضاربة عالمية متوحشة.

١٧ - وقال إن القضية الأساسية هي تقرير المصير لشعب شامورو, الذي لا يمثل الآن سوى ٣٧ في المائة من سكان الجزيرة. وقُبل مبدأ تقرير المصير باعتباره من القواعد الآمرة التي لا يسمح بالخروج عنها. وأُنشئ هذا الحق في ميثاق الأمم المتحدة وفي العديد من الاتفاقيات. إذ تنص المادة ٧٣ من الميثاق على أن الدول القائمة بالإدارة ينبغي أن تعترف بمبدأ أن مصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أمر في غاية الأهمية. كما أن الإعلانات الرئيسية غير الملزمة التي اعتمدتها الجمعية العامة توسعت في تعريف أحكام الميثاق. فقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ذكر أن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية. كما أُكد على مبدأ تقرير المصير في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥). وبوصف الولايات المتحدة دولة عضواً في الأمم المتحدة وإحدى الدول الموقعة على تلك الاتفاقيات، فقد التزمت بمبدأ تقرير المصير. ووجود الحشود العسكرية يسخر من ولايتها بوصفها الدولة القائمة بالإدارة. وشعب شامورو ليس في حاجة إلى مزيد من الكلمات؛ إنما هو في حاجة إلى تدخل من الأمم المتحدة.

١٨ - **السيد روبرتس**: تكلم بصفته الشخصية باعتباره مرشحاً لدرجة الدكتوراه في قسم الجغرافيا، بجامعة تورنتو، وقال إن الحملة التي يقوم بها نيابة عن طلاب الجامعة ممن لهم خلفيات ناقصة التمثيل قد جعلته يدرك عن كثب محنة شعب شامورو. وقد ناصرت الولايات المتحدة نفسها حقوق التصويت للممثلين المنتخبين ديمقراطياً. لذلك فإن الوضع الاستعماري لغوام, غير المعترف به إلى حد كبير, هو أمر بغيض.

١٩ - ويمكن استخلاص الدروس من نضالات الشعوب الأصلية الأخرى. ففي كندا، أدت التحديات القانونية من جماعات السكان الأصليين في السنوات الأخيرة إلى تغييرات في السياسة الحكومية, تهدف إلى تصحيح أثر الاستعمار التاريخي والمعاصر. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء لم يسفر حتى الآن عن تغيير مادي كبير، إلا أنه أضحى أساساً للمشاركة.

٢٠ - وقد أعاق فقدان الذاكرة الجماعية لدى السلطة القائمة بالإدارة كفاح شعب شامورو من أجل تقرير المصير، وحال دون تعبئة دعم شعبي واسع في الولايات المتحدة. وبغير الاعتراف القانوني، لا يمكن لاحتياجات السكان الأصليين أن تُعالَج. وبعدم اعتراف الولايات المتحدة بحقهم في تقرير المصير، تكون قد قوضت فعالية الحركات الاجتماعية التي تسعى لرد المظالم. ويمكن للجنة أن تؤدي دوراً مركزياً في مواجهة هذه السياسة.

٢١ - **السيدة روبرتو**: تكلمت بصفتها الشخصية باعتبارها ممثلة للخريجين من جزر المحيط الهادئ من جامعة كاليفورنيا في بيركلي، فقالت إنها ترغب في الإدلاء بشهادتها حول الآثار الجسدية والعاطفية الناجمة عن التشرد بسبب الاستعمار. فجدها الأكبر كان يعمل لحساب قوات الولايات المتحدة العسكرية، وكان يريد أن تغادر عائلته الجزيرة وتندمج. ومع ذلك، كان جيلها يتساءل عما إذا كان الاندماج يصنع بالفعل قصة نجاح. فمن الناحية المادية والعاطفية، كان وضعهم أفضل من بقية الشامورين في غوام. أما وعي الشامورين فهو مهدد بالخطر، حيث يتعرض

الشامويون للإشعاع والمواد الكيميائية الخطيرة. والمسنون منهم، ممن يوحدون روابط أسرهم، فإنهم يحاربون السرطان والأمراض العصبية التنكسية. وفقدان هؤلاء يسلب من المجتمع موردا ثقافيا لا يقدر بثمن. وتلاحق آثار الاستعمار الشامويين في المهجر؛ والهجرة القسرية ليست هي تقرير المصير. وقالت إن عائلتها قد تمكنت من الحصول على مستوى من التعليم والموارد أفضل من غيرها، ولكنها فقدت أرضها ولغتها وثقافتها.

٢٢ - ودعت اللجنة إلى إيلاء أولوية قصوى للحق غير القابل للتصرف لشعب شامورو في تقرير المصير. أما مسؤولو الأمم المتحدة فيجب أن يزوروا الجزيرة في غضون ستة أشهر لتقييم الآثار المترتبة على وجود الحشود العسكرية للولايات المتحدة فيها.

٢٣ - **السيدة كيناتا** (فصل فاموكسيان بجنوب ولاية كاليفورنيا): قالت إنها ترغب في الإعراب عن احترامها للشعب البطل والعاطفي الذي كافح من أجل الحقوق وتقرير المصير للشامويين. أما أولئك الذين شككوا في الآثار المترتبة على وجود الحشود العسكرية للولايات المتحدة فقد تم تجاهلهم. حيث استبعد من قرار إقامة تلك الحشود الناس الذين ستُدمر بيئتهم بسبب تلك الحشود.

٢٤ - وبالنسبة إلى شعب شامورو، فالنضال ليس مشكلة سياسية فحسب، بل هو مسألة تأكيد لهويته وحقوقه الأصيلة. وأضافت أنها تستعيد رؤية أسلافها الذين مهد مثالهم الطريق لمستقبل الشامويين. وقد أبقت تلك الدعوة القوية حماسها ملتهبا لتراث شعبها ونضاله من أجل تقرير المصير. واسترشدت بأجدادها, وتحركت بقوتهم وشجاعتهم، ولذا فإنها تود أن تؤكد من جديد أن مسألة غوام هي مسألة لإنهاء الاستعمار والقضاء على الترعة العسكرية والاستعمارية.

٢٥ - **السيدة تيداوتاو** (فصل ضفة النهر لأمة شامورو): قالت إن شعب شامورو ما زال محروماً من حقه في أرضه وتقرير مصيره، وزاد الخراب الذي حل في جزيرتهم من صعوبة نضالهم. وفي ضوء الحشود العسكرية الوشيكة، التي ستبدأ في عام ٢٠١٠، فإنه يتعين على المجتمع الدولي محاسبة السلطة القائمة بالإدارة على ذلك.

٢٦ - وأضافت قائلة إن ثقافة شعب شامورو المرنة سادت في مواجهة حالة الفوضى والترعة العسكرية والهيمنة الثقافية. ومع ذلك، تجاهلوا صوتها، وما الحشد العسكري إلا جزء يسير من خسارتها المفجعة. وبالنسبة إلى شعب شامورو، فإن تقرير المصير ليس ببساطة مجرد كلمة: فهو يعيش في قلوبهم، وعقولهم ونفوسهم.

مسألة الصحراء الغربية (A/C.4/64/5/Add.22، 23، 31، 32، 34، 35، 39، 41، 44، 47، 49، 62، 70، 80)

٢٧ - **السيد صادق:** تكلم بصفته الشخصية كرئيس سابق للجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الجزائري، فقال إن الأمم المتحدة اعتبرت الصحراء الغربية, في أوائل الستينات من القرن الماضي، إقليماً واقعاً تحت الاستعمار، ولشعبه الحق في تقرير المصير والاستقلال. وفي عام ١٩٧٥، أعلنت محكمة العدل الدولية أن الصحراء الغربية لم تكن أرضا مغربية قبل الاستعمار الإسباني، ولم تكن هناك روابط سيادة قائمة بين الصحراء الغربية والمملكة المغربية.

٢٨ - وفي عملية إنهاء الاستعمار غير المكتملة حتى الآن، مُنع شعب الإقليم بقوة السلاح من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره؛ وكانت إسبانيا قد تخلت عن التزاماتها الدولية بتسليم الإقليم للمغرب؛ وأدى واقع احتلال الإقليم, المفروض بوسائل عسكرية، إلى قمع الشعب الصحراوي، وإلى حرمانه من حقوقه، ونهب موارده الطبيعية.

٢٩ - وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية واضحة طالما بقي الشعب الصحراوي محروما من فرصة التعبير عن إرادته من خلال استفتاء حر وعادل وديمقراطي وشفاف, تنظمه وتشرف عليه الأمم المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. أما خطة الأمم المتحدة للتسوية التي وضعت في عام ١٩٩١، والتي وقعتها جبهة البوليساريو والمغرب، وصادق عليها مجلس الأمن والجمعية العامة، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، فلا تزال هي المرجع الوحيد للتوصل إلى حل عادل ودائم, وتشكل إطارا حقيقيا لإنهاء النزاع.

٣٠ - ومضى يقول إنه ليس هناك بديل عن تقرير المصير، ومن شأن إلغاء خطة التسوية لعام ١٩٩١ واتفاقات هيوستن لعام ١٩٩٧ أن يكون خطأً فادحاً ذا عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها. وينبغي لإسبانيا، التي لا تزال هي السلطة الشرعية القائمة بالإدارة في الصحراء الغربية، أن تضطلع بمسؤولياتها القانونية والسياسية، تماماً كما فعلت جارتها البرتغال في تيمور الشرقية. كما ينبغي لجميع الدول الأعضاء, لا سيما فرنسا, اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان تنفيذ حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال.

٣١ - **السيد بوخاري** (ممثل جبهة البوليساريو): قال إنه لا يمكن للمرء إلا أن يتساءل عن السبب في أن الأمم المتحدة لا تزال غير قادرة على إنهاء آخر حالة للاستعمار في أفريقيا بعد انقضاء أكثر من ٤٠ عاماً. فمنذ استفتاء تقرير المصير في عام ١٩٩٢، ظل المغرب يسعى إلى إشراك الأمم المتحدة في قبول الأمر الواقع الذي يتناقض تماماً مع الشرعية الدولية. أما مقترح المغرب للحكم الذاتي للصحراء الغربية، الذي قدمه في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، في إطار ما سمّاه انفراديا ''السيادة المغربية''، فهو عرض من أعراض تلك المحاولة.

٣٢ - أما المفاوضات بين الطرفين، التي دعا إليها مجلس الأمن وأيدتها الجمعية العامة، والتي كانت قد بدأت في مانهاست في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، فقد تقوضت بفعل عدم استعداد المغرب للمناقشة أو التفاوض على أي شيء ما عدا ما يسميه ''خطة الحكم الذاتي'' - وهي خطة تتضمن الموافقة سلفاً على أن الصحراء الغربية هي أصلا جزء لا يتجزأ من المملكة المغربية.

٣٣ - واستطرد قائلاً إن الشرط المسبق ذاك ينتهك بالتالي نص وروح قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وقد واصل المغرب مداعبة الوهم الاستعماري بضم الصحراء الغربية، متجاهلا ليس فقط آراء المجتمع الدولي وإنما أيضا التزاماته التي لا لبس فيها والتي أعرب عنها مرارا وتكرارا باستقلال الصحراء الغربية, الذي اعترف به أمام الأمم المتحدة والذي يمكن العثور عليه في محفوظات تلك المؤسسة والاتحاد الأفريقي.

٣٤ - ودأب المغرب بصورة غير مشروعة على استغلال الموارد الطبيعية للإقليم استغلالاً اشترك فيه للأسف آخرون، مثل الاتحاد الأوروبي. وأثارت سياساته في القمع المنهجي الذي يشمل التعذيب والاحتجاز التعسفي والمحاكمات ذات الدوافع السياسية, ووحشية الشرطة ضد النساء والأطفال، قلق المنظمات الإنسانية. وأعرب عن قلقه بوجه خاص إزاء الأنباء التي تفيد أن جميع الأحزاب السياسية في المغرب شنّت في الآونة الأخيرة هجوماً كاسحا ضد أنصار حقوق الإنسان الراغبين في العودة إلى الإقليم.

٣٥ - وعلاوة على ذلك، تمكن المغرب عمداً من إحباط الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لفترات طويلة لإجراء استفتاء بسيط لتقرير المصير، مما أدى في ثنايا ذلك إلى حمل المجتمع الدولي على التخلي عن الدفاع عن حقوق الإنسان لشعب صغير بريء. وتسبب استمرار الصراع على إنهاء

الاستعمار في معاناة جائرة لشعب الإقليم، وأصبح يرمز إلى الفشل الجماعي للمجتمع الدولي في حل القضية. وقد حان الوقت لتقييم الوضع؛ وينبغي عدم تأجيل حق الإقليم في أن يصبح أمة ذات سيادة ومستقلة ومسؤولة لفترة أطول من هذا.

٣٦ - **السيد دي غيلينشميت:** تكلم بصفته الشخصية بوصفه العميد السابق لكلية الحقوق في جامعة باريس ديكارت, وقال إن التشهير بالمغرب فيما يتعلق بحقوق الإنسان أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف، لأن الإدانات في ذلك الإطار تستند إلى معلومات خاطئة. ومن المهم التأكيد على نطاق الجهود التي يبذلها المغرب من أجل تحقيق احترام الحريات في الصحراء الغربية كما هو الحال في جميع البلدان. وما الإطار القضائي المثالي الذي وضعه المغرب، على أساس دستوره، إلا ما ينبغي أن يستخدم بشكل موضوعي لتقييم مدى الديمقراطية الحقيقية في جنوب المغرب. وضرب أمثلة على ذلك فقال إن المشاركة العالية في الانتخابات، والممارسة النشطة للحركة النقابية، وحرية تكوين الجمعيات، والانفتاح المنهجي لمناطق الجنوب التي كانت جبهة البوليساريو تصفها بأنها ''مغلقة أمام الأجانب''.

٣٧ - وذكر أن حالة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب هي حالة عصرية، أُقرّت باستفتاء، ولا تطعن بالوحدة الترابية للمغرب. وهذا الاقتراح الذي رفضت جبهة البوليساريو مناقشته، قدم إلى برلمان يتألف من ممثلين للقبائل ومنتخبين بالاقتراع العام المباشر، ويتصرف فيه المغرب من موارده المالية الخاصة. ودعا الأطراف إلى تجنب الانزلاق في طريق مسدود؛ وإلا فإن التعاون السلمي بين شعوب المغرب العربي لن يتحرك إلى الأمام.

٣٨ - **السيد ليتي** (منبر الحقوقيين الدولي لتيمور الشرقية): قال إنه يتكلم أيضا نيابة عن جمعية ستيختينغ Zelfbeschikking الصحراء الغربية، وهي جمعية أنشئت بموجب القانون الهولندي للدفاع عن حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير.

٣٩ - وأشار إلى أن مقدمي الالتماسات المؤيدين للمغرب تجنبوا في حديثهم إلى اللجنة الإشارة إلى قضية احتلال المغرب أو أي ذكر للاستفتاء. وبدلاً من ذلك، وصفوا جبهة البوليساريو بأنها مجموعة انفصالية تحركها إيديولوجية ماركسية أو إسلامية, وحاولوا تشويه سمعتها من خلال اتهامات بالرق والإرهاب والأصولية، بينما وصفوا المغرب بأنه نظام ديمقراطي. ووسموا النزاع بأنه صراع بين الجزائر والمغرب، وليس بين المغرب وجبهة البوليساريو، وأصروا على صلات الجزائر بالإرهابيين والشيوعيين والأصوليين. كما أكدوا على طابع ''الكتلة الشرقية'' للبلدان التي كانت تاريخياً تؤيد فكرة الاستقلال، آملين بذلك في النيل من فكرة إجراء استفتاء على الاستقلال. وروجوا لوجهات نظر القلة المؤيدة للموقف المغربي، لكنهم تجاهلوا تلك الهيئات الدولية التي بدا أنها تدعم إجراء استفتاء أو فكرة الاستقلال.

٤٠ - وتظل الحقيقة، مع ذلك، أن جزءاً من إقليم الصحراء الغربية احتُل بصورة غير مشروعة من جانب المغرب، وأن جزءا منه يقع تحت السيطرة الكاملة لجبهة البوليساريو. والجمهورية الصحراوية، التي هي عضو في الاتحاد الأفريقي، تم الاعتراف بها من قبل أكثر من ٨٠ دولة، ويؤيد حقها في تقرير المصير أكثر من ١٠٠ قرار من قرارات الأمم المتحدة. ويرفض المغرب إجراء الاستفتاء، واقترح خطة للحكم الذاتي دون خيار الاستقلال، الأمر الذي يتعارض مع القانون الدولي. وقد نددت منظمة رصد حقوق الإنسان (هيومان رايتس واتش), في تقريرها لكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ مرة أخرى بالانتهاكات المغربية في الإقليم المحتل، ودحضت الاتهام بأن اللاجئين الصحراويين في تندوف هم رهائن لدى جبهة البوليساريو، وأوصت بتوسيع نطاق ولاية بعثة الأمم

المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لتشمل رصد حقوق الإنسان.

٤١ - **السيد ولد سويليم**: تكلم بصفته الشخصية كعضو مؤسس لجبهة البوليساريو، فقال إنه قد عاد مؤخراً إلى بلاده بعد أن أدرك فشل مشروع البوليساريو وتلاعب الجزائر به. وقال إن المغرب أقام نظاماً ديمقراطياً عصرياً، يتمتع في ظله الشعب الصحراوي بالحقوق الخاصة به. وقد مكّن الاقتراح المغرب من توفير حياة كريمة للصحراويين وأبنائهم.

٤٢ - وأضاف أن السيطرة الجزائرية على جميع مخيمات اللاجئين تقف عائقاً أمام تطلعات الشعب الصحراوي في العودة إلى بلاده. ووجه نداءً من أجل وضع حد للمعاناة القاسية التي يتعرض لها مواطنوه في مخيمات تندوف. وقال إن الذين تمكنوا من العودة كان ذلك من حسن حظهم، بعد نجاتهم من الإبادة الجماعية التي كانوا يتعرضون لها.

٤٣ - **السيد بريرا غاليانو** (نائب رئيس مجلس الشيوخ في باراغواي): قال إنه على الرغم من كل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، إلا أن النزاع في الصحراء الغربية استمر لأكثر من ٣٠ عاماً من دون حل، ولا يزال الشعب الصحراوي يعاني من عواقبه. وقال إن أطراف النزاع ملزمة بضمان احترام حقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية، في الإقليم وفي مخيمات اللاجئين.

٤٤ - ومضى يقول إن بعثة الأمم المتحدة أدت دوراً لا غنى عنه في الحفاظ على وقف إطلاق النار. ومن المهم أن تواصل أطراف النزاع تعاونها مع البعثة. وناشد الأطراف أن تدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي، كريستوفر روس، من أجل التوصل إلى حل مقبول للطرفين ودائم من شأنه أن يؤدي إلى تقرير المصير في الصحراء الغربية. وذكر أن مفاوضات مانهاست لم تسفر حتى الآن عن أي نتائج إيجابية، ولكنه أعرب عن أمله في أن تيسر الاجتماعات المقبلة، تحت رعاية الأمين العام وبما يتفق مع القانون الدولي، عقد مفاوضات من شأنها تسهيل تنفيذ عدة قرارات اتخذت بشأن هذه المسألة، بغية التوصل إلى حل نهائي لمسألة الصحراء الغربية.

٤٥ - **السيدة سيرفوني** (الوسط النسائي الديمقراطي الدولي): قالت إنه لم يعد هناك أي سبب لاستمرار النزاع في المنطقة المغاربية. فقد تحوَّل السكان المُبقى عليهم بالقوة في مخيمات تندوف إلى ضحايا للسياسة الجزائرية. ولم يعد سراً أن المخيمات هي سجن كبير، يحيط به الجيش الجزائري. وظلت جبهة البوليساريو وأجهزة المخابرات تعمل على مدى عقود لخداع الرأي العام حول الأوضاع في المخيمات، ولكن العالم بدأ الآن فهم الحقيقة بفضل شهادات الشجعان الذين تمكنوا من الفرار.

٤٦ - وقالت إن النساء والأطفال هم أشد الناس معاناة في المخيمات، فبالإضافة إلى سوء التغذية الحاد، يخضع الأطفال للانتزاع من أحضان أسرهم في سن مبكرة وإرسالهم إلى بلدان أخرى لسنوات من التلقين الحقود والتدريب العسكري. وقد أعربت جماعات مثل منظمة رصد حقوق الإنسان عن قلقها من أن مخيمات تندوف تقع خارج سيطرة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى، ومن أن جبهة البوليساريو تحتكر الخطاب السياسي، وترفض أي معارضة لقيادتها. غير أنه، ومن خلال عمل اللجنة الرابعة، أصبح المزيد من الناس على دراية بما يحدث في مخيمات تندوف، بحيث أنه لا يمكن لأحد أن يدعي الجهل بذلك فيما بعد. وقد حان الوقت لأن تضطلع الأمم المتحدة بمسؤولياتها لحماية السكان المدنيين المبقى عليهم بالقوة في مخيمات تندوف.

٤٧ - **السيد جنسن**: تكلم بصفته الشخصية باعتباره ممثلا خاصا في الماضي للأمين العام في الصحراء الغربية، فقال إن الأخطار المحتملة تنشأ عندما يُحرم الناس من ظروف معيشية

لائقة ومن آفاق لحياة أفضل. والمغرب يفضل الدمج المباشر لإقليم الصحراء الغربية في المملكة، في حين أن جبهة البوليساريو تعرض الاستقلال. ولعل الحل يكمن بين هذين الموقعين المتشددين. والمقترح المغربي يمكن على الأقل أن يوفر نقطة انطلاق للمحادثات، فلربما يصل الجانبان إلى حل وسط في نهاية المطاف.

٤٨ - وأردف قائلاً إن النزاع بين الجانبين يعوق التنمية لسكان تتزايد أعدادهم زيادة كبيرة. وتؤثر البطالة على ١٥ في المائة من القوة العاملة، بينما قرابة ثلث السكان هم تحت سن ١٥ سنة. ومن الضروري أن تبذل جهود متضافرة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما فيه مصلحة الجميع في أنحاء المنطقة كافة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم أن تبدي الدول المغاربية الإرادة السياسية، وتشجع على التوصل إلى حل للنزاع.

٤٩ - **السيد فيرناندیز مارتن** (حزب الشعب الأوروبي ومجموعة الديمقراطيين الأوروبيين في البرلمان الأوروبي): قال إنه كان يتابع النزاع في الصحراء الغربية على مدى السنوات الأربعين الماضية. والضحية الأولى في ذلك النزاع من كلا الجانبين هي حقوق الإنسان. فجبهة البوليساريو تدعو إلى إجراء استفتاء، ولم يتغير موقفها على مر السنين. أما المغرب من جانبها فإنها لن توافق أبدا على منح الاستقلال لأقاليم الجنوب. والأمم المتحدة لم تكن قادرة على تحقيق اتفاق.

٥٠ - والحل العسكري غير ممكن؛ والحل الدائم لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المفاوضات والحوار. لذا، ينبغي استكشاف إمكانيات الحكم الذاتي في الصحراء الغربية. ولم يكن من السهل بالنسبة لإسبانيا خلال فترة الدكتاتورية فيها أن تصبح دولة لا مركزية، ولكنها نجحت الآن في تحقيق توازن إيجابي بعد أكثر من ٤٠ عاماً. ويمكن أن تكون تجربة إسبانيا مثالا إيجابيا لدول المغرب العربي، بحيث يمكن أن تتحد هي الأخرى أيضا.

٥١ - **السيدة واربورغ** (منظمة الحرية للجميع): قالت إن ثاني أقدم مجموعة من اللاجئين في العالم على مدى السنوات الثلاث والثلاثين الماضية، هي التي احتجزت قسراً في المخيمات المدعومة من الجزائر، والتي تديرها جبهة البوليساريو في تندوف، حيث هناك تجاهل لحقوق الإنسان الأساسية وانتهاك لها بشكل روتيني، بينما لا وجود لحرية الفكر والتعبير. ويوضع الأزواج والزوجات والأطفال والأشقاء في مخيمات منفصلة عن بعضها البعض انفصالا كبيرا، وفي هذا انتهاك للحق في الحياة الأسرية المبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتعارض مع اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين.

٥٢ - وقالت إن الجزائر تتجاهل أيضا إخطار الحماية الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٢، والذي دعا الدول إلى احترام مبدأ عودة اللاجئين إلى ديارهم إذا وافقوا على ذلك بحرية. ويرسل الأطفال آلاف الأميال بعيدا عن الصحراء دون أي اتصال بالوالدين, ويجبرون على العمل كخدم في المنازل أو عمال في الحقول والمصانع. أما المعتقلون في تندوف، والبالغ عددهم ٩٠ ٠٠٠ معتقل، فإنهم يعتمدون اعتمادا كليا على المساعدات الإنسانية التي يقدمها المانحون الدوليون. وقد شهد قادة سابقون في البوليساريو على الظروف القريبة من المجاعة السائدة في المخيمات, حيث تتفشى أمراض مثل فقر الدم. ودعت الجزائر إلى أن تسمح لوكالة الأمم المتحدة للاجئين بإجراء تعداد لسكان المخيمات, وتحديد هوية وتسجيل من كان منهم في تندوف. وذكرت أن منظمتها تؤيد رأي منظمة رصد حقوق الإنسان بتحميل حكومة الجزائر وجبهة البوليساريو المسؤولية عن أي انتهاكات ترتكبها الجبهة في الجزائر, وأنها تؤيد دعوة منظمة العفو

الدولية مؤخرا إلى تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في المخيمات إلى العدالة. وقالت إنها ترى أن مبادرة المغرب للحكم الذاتي تعرض حلا عمليا ودائما للنزاع.

٥٣ - **السيد دي كارا:** تكلم بصفته الشخصية باعتباره أستاذاً للقانون الدولي بجامعة باريس ديكارت ومديرا لجامعة باريس السوربون في أبو ظبي، فقال إن حق الشعوب في تقرير المصير مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي لطالما أيده المغرب. وفي اقتراح الحكم الذاتي لأقاليم الجنوب، الذي اعتبره مجلس الأمن اقتراحا يتسم بالمسؤولية والمصداقية، قدم المغرب نصا يضمن الحقوق والحريات للسكان في إطار القانون المغربي.

٥٤ - وقال إن من المهم التأكيد على أن الإساءة والتشكيك في المغرب يمثلان خطراً على سلامته. وعلى سبيل المثال، ينبغي ألا يُنتقد المغرب بسبب تدابير النظام العام التي تهدف إلى وضع حد للأنشطة الإجرامية. فهذه الانتقادات تمثل تدخلاً غير مشروع وتكشف عن سوء نية مُطلقيها؛ فهذه التدابير تستخدمها الدول عادة لضمان النظام العام والوحدة الوطنية، واحترام حقوق الأفراد وحرياتهم, وكذلك السلامة الإقليمية لتلك الدول.

٥٥ - **السيدة بشير عبد الرحمن** (UJSARIO: اتحاد الشباب الصحراوي): قالت إنه خلال السنوات الثلاث التي تحدثت فيها إلى اللجنة بشأن مسألة الصحراء الغربية، لم يُفعل فيها شيء يذكر فيما يتعلق بآخر مستعمرة في أفريقيا. فبعد غزو عام ١٩٧٥، انتهكت السلطة المغربية القانون الدولي واتفاقية جنيف، إذ استوردت آلاف المغاربة إلى أراضي الصحراء الغربية وشردت آلاف الصحراويين. وتواصل الحكومة المغربية انتهاك حقوق الإنسان، واستغلال الموارد الطبيعية الصحراوية, ونشر الأكاذيب المتعمدة عبر وسائل الإعلام.

٥٦ - ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٥، بدأ كثير من الشبان الذين لا يزالون يعيشون في الأراضي المحتلة في الانخراط في نضال غير عنيف من أجل حقهم في تقرير المصير. ولكن، كما لاحظت مجموعات دولية مثل منظمة رصد حقوق الإنسان، ظل عشرات من الصحراويين يتعرضون لاعتداءات وحشية، ويُلقي القبض عليهم، بل ويقتلون على أيدي القوات المغربية وقوات الشرطة المسلحة. وشملت تلك الهجمات الضرب المبرح والاعتداء الجنسي. وتعرض كثير من السجناء الصحراويين للتعذيب في السجون المغربية والاختفاء, كما يعاني العديد من الصحراويين غيرهم من التمييز بدرجات متفاوتة. ويبدو أن الحكومة المغربية تتجاهل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ ولذا فإنها تحث الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات فورية لمنع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية.

٥٧ - **السيد ديدينيس** (دار بلين لرعاية الأطفال الصحراويين): قال إن الشعب المغربي, وإن كان يجمع تقريبا على أن الصحراء الغربية هي جزء من المغرب، إلا أن هذا الرأي يستند إلى تشويه الحقائق الذي تقوم به الحكومة المغربية باسم حماية سلامتها الإقليمية. ولأن الشعب المغربي ممنوع من المشاركة الفعالة في النقاش الدائر حول الصحراء الغربية، فهو محروم من حقه في حرية الإرادة وحقه في الرأي. وهذا بدوره أوجد عقبة أمام حل النزاع، لأنه لو تمكن الشعب المغربي من تكوين آرائه بشأن الوضع، فعلى الأرجح تماما أن الإجماع سيتبدد.

٥٨ - وفي حين يحرم الشعب المغربي من ممارسة حقه في المعلومات وحرية الرأي، يُنكر على شعب الصحراء الغربية حقه في تقرير المصير. فهو مجمع، بدوره، على رغبته في ممارسة هذا الحق في إطار استفتاء. فالسلام لا قيمة له إلا إذا كان دائماً أو نهائياً، ولا تجوز التضحية بالسلام الدائم في سبيل البحث عن حل سريع. ولا يمكن التوصل إلى حل دائم

إلا عن طريق المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمغرب، وبمشاركة الشعبين, المغربي والصحراوي. ولا يمكن أن يكون هناك أي حل حقيقي من دون احترام الحقوق الأساسية.

٥٩ - **السيد أسور** (منتدى الديانات الثلاث بساري): قال إنه يعود مرة أخرى ليتكلم نيابة عن الشعب المضطهد في مخيمات تندوف. وحثَّ اللجنة على وقف تحويل المعونة إلى الأسواق في الجزائر العاصمة ونواكشوط وأماكن أخرى وإيصالها بدلا من ذلك إلى المعتقلين. وقال إنه يأمل أن توقظ مناشداته ونداءاته الشخصية المتكررة، بما فيها تلك الموجهة إلى رئيس مفوضية الأمم المتحدة للاجئين, اللجنة والمجتمع الدولي الأوسع كي يعوا حقيقة الوضع المزري في المخيمات.

٦٠ - وقال إنه يود أن يشيد بالملاحظات التي أدلى بها أكبر مسؤول في المفوضية في المنطقة بأنه لن تصل أي مساعدات أخرى قريبا إلى أن يُجرى تعداد للسكان. وأضاف أن منظمته تدعو باستمرار إلى إجراء هذا التعداد، معتبرة إياه إجراء لا غنى عنه. وحث اللجنة على مساعدة المفوضية في منع تحويل المساعدات عن المخيمات، وكذلك عدم السماح بمرور أربع سنوات أخرى, قبل أن يسمح لمنظمته بزيارة المخيمات من أجل تقدير احتياجات الأفراد وتقديم المساعدة. وطلب أيضا أن يسمح للمعتقلين بأن يعربوا عن عدم موافقتهم على ظروف العيش التي فرضت عليهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.